مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٦) العدد (٤)
الإصدار الثاني والعشرون
٢٠٢٥ (١-٨)

توطين النموذج التنموي الجديد بالمغرب: تقاطع الحكامة الترابية والمجال كرافعة للتنمية الترابية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نسرين كنفاوي
دكتوراة تخصص جغرافيا بشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥م

الملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز كيفية تفاعل التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي، مع الخصوصيات الجغرافية للمجالات الترابية، من خلال رصد الدور المحوري لآليات الحكامة الترابية التي تعتمدها المملكة (الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري)لتدبير المجال، بالاعتماد على مراجعة أدبيات الحكامة الترابية، وتحليل التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، وتقارير المؤسسات الرسمية، يسعى هذا المقال لتشخيص التحديات المرتبطة بتحقيق العدالة المجالية والاتقائية في التنمية، وكذا استشراف الآفاق المستقبلية لبلورة نموذج تنموي مجالي متوازن قادر على تحقيق تنمية ترابية مندمجة، شاملة ومتوازنة.

الكلمات المفتاحية: النموذج التنموي الجديد، الحكامة الترابية، الجغرافيا، المجال الترابي، التنمية المجالية.

Abstract

This article aims to highlight how the strategic orientations of the New Development Model interact with the geographic specificities of territories by examining the pivotal role of the territorial governance mechanisms adopted by the Kingdom—advanced regionalization and administrative deconcentration—in territorial management. Drawing on a review of the literature on territorial governance, an analysis of the General Report on the New Development Model, and reports from official institutions, the article seeks to diagnose the challenges of achieving spatial equity and convergence in development, and to explore future prospects for shaping a balanced spatial development model capable of delivering integrated, inclusive, and balanced territorial development.

Keywords: New Development Model; territorial governance; geography; territorial space; spatial development.

*** مقدمة**

يشكل "المجال" ببعده الجغرافي ليس فقط مجرد إطار مكاني محايد، بل هو فاعل أساسي في عملية التنمية، تتفاعل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. وفي سياق التحولات العميقة التي يشهدها المغرب، يأتي "النموذج التنموي الجديد" (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ٢٠٢١) ليقدم رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة، والتوجه نحو تنمية شاملة ومندمجة. ولا يمكن لهذه الرؤية أن تتحقق بمعزل عن "الحكامة الترابية" كآلية للتدبير والتوجه، والتي تجد في "المجال" مختبراً لتطبيق مبادئها وتوجيهاتها.

إن العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة (النموذج التنموي، الحكامة الترابية، المجال) ليست علاقة خطية، بل هي تفاعلية ومعقدة. فالنموذج التنموي يحدد الأهداف والتوجهات الكبرى للتنمية، بينما تسعى الحكامة الترابية إلى توفير الآليات المؤسساتية والقانونية لتنزيل هذه الأهداف على أرض الواقع، ضمن خصوصيات كل مجال جغرافي.

من هنا، تبرز الإشكالية المحورية لهذا المقال: كيف تتفاعل التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد مع الخصوصيات الجغرافية للمجالات الترابية المغربية، في ظل آليات الحكامة الترابية المعتمدة، لتحقيق تنمية مجالية متوازنة ومندمجة؟

تكمن الأهمية العلمية لهذا المقال في تقديم قراءة متعددة الأبعاد لمسار التنمية بالمغرب، تجمع بين منظور السياسات العمومية (النموذج التنموي)، والمنظور الإداري/المؤسساتي (الحكامة الترابية)، والمنظور الجغرافي (المجال). أما الأهمية التطبيقية، فتتجلى في تقديم تشخيص معمق للتحديات وسبل تجاوزها.

ولمعالجة هذه الإشكالية، سيتم تقسيم المقال إلى مبحثين رئيسيين: يستعرض الأول العلاقة التفاعلية بين النموذج التنموي الجديد والحكامة الترابية في تحديد أفق التنمية المجالية، بينما يرصد الثاني التحديات الجغرافية وآليات الحكامة الترابية لتوطين النموذج التنموي.

*** النموذج التنموي الجديد والحكامة الترابية: تحديد أفق التنمية المجالية**

إن التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، ومرتكزات الحكامة الترابية، تتضافر لتحديد الإطار العام الذي تنطلق منه عملية التنمية المجالية، معترفين بالخصوصية الجغرافية كعنصر حاسم في هذه المعادلة.

*** النموذج التنموي الجديد: مرجعية استراتيجية للتنمية المجالية**

لقد شخص النموذج التنموي الجديد بوضوح الفوارق المجالية الصارخة في المغرب، معتبراً إياها "عاملاً معيقاً للتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة" (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ٢٠٢١، ص. ٣٤). لذا، فإن أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للنموذج يتمثل في تحقيق "عدالة مجالية" من خلال "التقليص من التفاوتات الترابية والاجتماعية" (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ٢٠٢١، ص. ٦٠). هذا التوجه يعني ضرورة تبني مقاربة "متعددة المقاييس" للتنمية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجال جغرافي، سواء كان

حضرياً، قروياً، جبلياً، أو ساحلياً (Benabdallah, 2020).

إن النموذج التنموي يدعو إلى تثمين الإمكانيات والمؤهلات الكامنة في كل مجال ترابي، وتحويلها إلى رافعات للتنمية المستدامة. فالمجالات الجبلية يمكن أن تكون فضاءات للسياحة البيئية والمنتجات المجالية، والمراكز الحضرية كقطب للابتكار والخدمات. هذا التوجه يتطلب تشخيصا ترابيا مندمجا لكل الأبعاد المكونة للمجال الترابي اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا، وعلى أساسها يتم بلورة استراتيجيات تنموية تتكيف ومعطيات وخصوصيات كل مجال على حدة.

*** الحكامة الترابية: آلية لتدبير المجال وتوطين الاستراتيجيات**

١- الحكامة الترابية: تطور المفهوم والممارسة

تعرف الحكامة الترابية، وفقاً للمنظور الأكاديمي المعاصر، بأنها "منظومة متكاملة من الآليات والمؤسسات والعمليات التي تهدف إلى تدبير المجال الترابي بطريقة تشاركية وفعالة ومستدامة، مع ضمان التنسيق بين مختلف المستويات الترابية ومختلف الفاعلين" (Faure & Négrier, 2021). هذا التعريف يضع المجال الترابي في قلب عملية الحكامة، باعتباره ليس مجرد إطار جغرافي محايد، بل فضاءً ديناميكياً يحمل إمكانيات وتحديات محددة.

في السياق المغربي، تجد الحكامة الترابية أسسها الدستورية في دستور ٢٠١١، الذي كرس مبادئ الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري (الدستور المغربي، ٢٠١١، الفصول ١٣٥-١٤٦). هذا التأسيس الدستوري يعكس إرادة سياسية واضحة لتحويل النموذج التقليدي للإدارة المركزية إلى نموذج أكثر تشاركية وقرباً من المواطن.

٢- ركائز الحكامة الترابية

تعتبر الحكامة الترابية، في سياق النموذج التنموي الجديد، الألية الرئيسية لتدبير المجال وتوطين الاستراتيجيات التنموية. من خلال الاستناد إلى ركيزتين أساسيتين:

١- الجهوية المتقدمة: تتمثل الركيزة الأولى في الجهوية المتقدمة (Bekkari, 2017) بوصفها خياراً دستوريا ارتقت بموجبه الجهات لمكانة الصدارة في التنظيم الإداري الترابي، ذلك لكون التراب ليس فقط مجالا للإعداد والتنظيم، بل هو أحد المداخيل الجديدة للسياسات العمومية الناجعة (عبد العزيز برضوان الإدريسي٢٠٢٠). بذلك أصبحت الجهة، بموجب دستور ٢٠١١ والقوانين التنظيمية المتعلقة بها (القانون التنظيمي رقم ١١١.١٤)، الفاعل التنموي الرئيسي والقاطرة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتتجلى أدوارها التنموية أساسا في ما يلي: -

ركائز الحكامة الترابية في النموذج التنموي الجديد

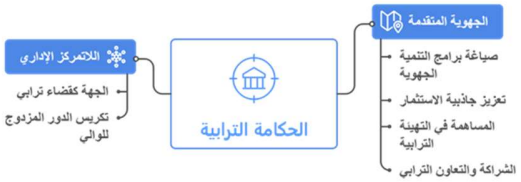

١- صياغة وتنزيل برامج التنمية الجهوية (PDR): تمتلك الجهة صلاحية إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية التي تحدد الرؤى الاستراتيجية والمشاريع الكبرى للجهة (المادة ٨٣ من القانون التنظيمي ١١١.١٤). هذا يمنحها استقلالية في تحديد أولوياتها التنموية وفقًا لخصوصياتها ومؤهلاتها.

٢- تعزيز جاذبية الاستثمار: تعمل الجهة على خلق بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تهيئة المناطق الصناعية، وتوفير البنيات التحتية اللازمة، وتقديم التحفيزات المحلية للمستثمرين. كما يمكنها إحداث وكالات جهوية لتنفيذ المشاريع (AREP) لتعزيز قدرتها على الإنجاز وإدارة المشاريع التنموية بفعالية أكبر.

٣- المساهمة في التهيئة الترابية والتنمية المستدامة: تشارك الجهة بفعالية في إعداد وتنزيل المخططات الجهوية للتهيئة الترابية، وتسهر على تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاريع صديقة للبيئة وتثمين الموارد الطبيعية.

٤- الشراكة والتعاون الترابي: يمكن للجهة إقامة علاقات شراكة وتعاون مع جهات أجنبية في إطار الدبلوماسية الموازية، بما يخدم المصالح التنموية للجهة ويتماشى مع السياسة الخارجية للمملكة (الرابطي، ٢٠٢١).

٢- **اللاتمركز الإداري:** تتمثل الركيزة الثانية في اللاتمركز الإداري باعتباره تنظيما إداريا مواكبا للتنظيم الترابي اللامركزي، وأداة رئيسية لتفعيل السياسة العامة للدولة على المستوى الترابي (المادة٣القانون ٦١٨.١٧.٢)، تقوم هذه الركيزة بدورها على مرتكزين أساسين: -

١- **الجهة** باعتبارها القضاء الترابي الملائم لبلورة السياسة الوطنية للاتمركز الإداري (المادة ٥ القانون ٦١٨.١٧.٢) والمستوى البيني في تنظيم العلاقة بين المستوى المركزي وباقي المستويات الترابية (المادة٨ القانون٦١٨.١٧.٢)

٢- تكريس الدور المزدوج للوالي: يلعب الوالي دورا مزدوجا يجمع بين تمثيل السلطة المركزية على المستوى الترابي (الفصل ١٤٥ الدستور)، والتنسيق الترابي وهو ما يجعله الأداة التنفيذية والمحورية للدولة على صعيد المستوى الجهوي، فدوره يتجاوز تمثيل الدولة إلى القيادة الإدارية المنسقة، إذ تمنحه التشريعات صلاحيات واسعة لضمان فعالية تنفيذ السياسات العمومية للدولة في المجال الترابي.

*** التكامل بين اللاتمركز والجهوية في تحقيق التنمية الترابية**

يكمن جوهر النجاح في تطبيق اللاتمركز الإداري وتحقيق التنمية الترابية في التفاعل البناء والتكامل الفعال بين أدوار الوالي والجهة. هذا التكامل ليس مجرد تقاسم للمهام، بل هو تضافر للجهود يرتكز على المبادئ التالية: -

تعزيز التنمية الترابية من خلال التكامل

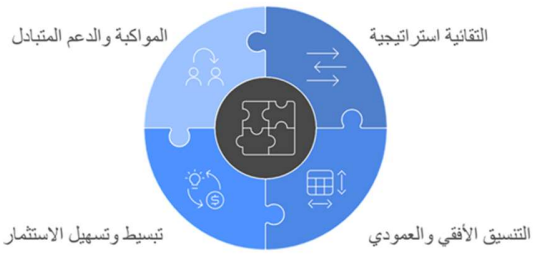

١- الالتقائية الاستراتيجية: يعمل الوالي على ضمان التقائية السياسات العمومية للدولة (المادة ١٢ من المرسوم ٢.١٧.٦١٨) مع برامج التنمية الجهوية التي تضعها الجهة.، ويعمل على تحقيق الانسجام بينها لضمان فعالية أكبر للتدخلات العمومية (بنحمو، ٢٠١٩) مما يضمن أن تكون تدخلات الدولة والمشاريع الجهوية متسقة وتخدم نفس الأهداف التنموية، ويجنب بالتالي التشتت وازدواجية الجهود (الكابوري، ٢٠١٩).

٢- التنسيق الأفقي والعمودي: يوفر الوالي منصة التنسيق الضرورية بين المصالح اللامركزة للدولة وبينها وبين الجهة والجماعات الترابية الأخرى. هذا التنسيق يسهل تبادل المعلومات والخبرات، ويحل النزاعات المحتملة، ويسرع من عملية اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع المشتركة.

٣- تبسيط وتسهيل الاستثمار: من خلال رئاسة الوالي للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار (القانون رقم ٤٧.١٨ المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار)، وبمساهمة الجهة في تحديد الفرص وتقديم الدعم، يتم خلق بيئة استثمارية محفزة. فالوالي يضمن سرعة المساطر الإدارية (سعيد نكاوي.٢٠١٩)، بينما توفر الجهة الإطار الاستراتيجي والتحفيزات المحلية والمرافق اللازمة.

٤- المواكبة والدعم المتبادل: يقدم الوالي الدعم الإداري والتقني للجهة لمساعدتها على تنفيذ مشاريعها، بينما تستفيد الجهة من سلطة الوالي التنسيقية (ّسعيد النكاوي ٢٠١٩) لضمان انخراط المصالح اللامركزة للدولة في برامجها التنموية. هذا يخلق علاقة شراكة حقيقية تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

يجسد هذا التكامل نموذجًا للحكامة متعددة المستويات، حيث تتفاعل مستويات مختلفة من السلطة (المركزية والجهوية والمحلية) لتحقيق أهداف مشتركة. هذا النموذج يعترف بأهمية الفاعلين المحليين مع الحفاظ على دور الدولة في التوجيه والتنسيق الاستراتيجي (Hooghe & Marks, 2003).

*** التحديات الجغرافية وآليات الحكامة لتوطين النموذج التنموي**

إن تنزيل النموذج التنموي الجديد على المستوى المجالي يواجه تحديات جغرافية عميقة ومعقدة، تتطلب حكامة ترابية مرنة ومبتكرة قادرة على التكييف والتجاوز.

*** التحديات الجغرافية لعدم التوازن في التنمية**

تتميز الجغرافيا المغربية بتنوعها، لكنها أيضاً تتسم بتفاوتات عميقة في مستويات التنمية بين أقاليمها وجهاتها. فتقرير النموذج التنموي أشار بوضوح إلى "الفوارق المجالية الصارخة" (اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ٢٠٢١، ص. ٣٤). هذه الفوارق تتجلى في: -

١- تفاوتات الوصول إلى الخدمات الأساسية: حيث تعاني المجالات القروية والنائية من نقص حاد في البنيات التحتية الأساسية كالتعليم، والصحة، وشبكات الطرق، والربط الرقمي (المجلس الأعلى للحسابات، ٢٠٢٢).

٢- المركزية الاقتصادية والجاذبية الحضرية: تستقطب بعض المدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط) معظم الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، مما يخلق ضغطاً ديموغرافياً ويزيد من جاذبيتها على حساب المجالات الأخرى، ويؤدي إلى هجرة قروية مستمرة.

٣- هشاشة بعض المجالات الجغرافية: مثل المناطق الجبلية (الأطلس الكبير والمتوسط) التي تعاني من تحديات طبيعية (وعورة التضاريس، عزلة، مخاطر طبيعية) تزيد من صعوبة تنزيل المشاريع التنموية بها (Hammoudi, 2018).

هذه التحديات الجغرافية تفرض على الحكامة الترابية ضرورة تبني مقاربة تنموية "متمايزة" تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات ومعيقات كل مجال، بدلاً من تطبيق سياسات موحدة.

*** الحكامة الترابية كآلية للتكييف وتجاوز المعيقات المجالية**

لمواجهة هذه التحديات الجغرافية، يجب على الحكامة الترابية أن تتبنى آليات أكثر فعالية وتكييفاً لتوطين النموذج التنموي: –

١– تعزيز التخطيط الاستراتيجي المجالي: يتطلب الأمر من الجهات، بالتعاون مع الدولة، بلورة "مشاريع مجالية" واضحة تحدد الأولويات التنموية لكل إقليم أو جزء من الإقليم، وتستجيب للخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. هذا التخطيط يجب أن يكون تشاركياً ومبنياً على معطيات جغرافية دقيقة (GIS) لتحديد مناطق التدخل ذات الأولوية (El Malki, 2019).

٢– الالتقائية المندمجة للسياسات العمومية: يجب أن تتحول الحكامة الترابية إلى محرك رئيسي لتحقيق الالتقائية بين مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين الترابيين. وتؤكد توصيات المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة (وزارة الداخلية، ٢٠١٩) على ضرورة مأسسة آليات التنسيق على المستوى الجهوي والإقليمي، لضمان تكامل المشاريع وتجنب التداخل والازدواجية، خاصة في المناطق الهشة.

٣– تعزيز التمويل اللامركزي وتثمين الموارد المجالية: ينبغي للحكامة الترابية أن تعمل على تنويع مصادر التمويل للجماعات الترابية، بما في ذلك تثمين الموارد الجغرافية المحلية (السياحة البيئية، المنتجات المجالية، الثروات الطبيعية) لجعلها رافعة للتنمية الذاتية، وتقليص تبعيتها للميزانية المركزية. هذا يتطلب استثمارات في الرأسمال البشري المحلي وتطوير القدرات التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في كل مجال.

*** خاتمة وتوصيات**

يمثل توطين النموذج التنموي الجديد بالمغرب تحدياً مجالياً بامتياز، يتطلب قطيعة مع الممارسات التقليدية وتبني مقاربة جديدة تضع المجال في قلب عملية التنمية. فالمجال ليس مجرد وعاء محايد للسياسات العمومية، بل هو فاعل ديناميكي يحمل إمكانيات ومعيقات تتطلب فهماً عميقاً ومعالجة خاصة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تبني التوصيات التالية: –

١– حكامة ترابية فعالة ومبتكرة تتجاوز النهج البيروقراطي التقليدي نحو مقاربة مرنة وتشاركية، تمكن من تكييف السياسات العمومية مع الخصوصيات المجالية. إن تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري والديمقراطية التشاركية يشكل الأساس المؤسساتي لهذا التحول.

٢– ذكاء ترابي متقدم يعتمد على أنظمة معلومات جغرافية دقيقة، وأدوات للتحليل والاستشراف، ومنصات لتبادل المعرفة والتجارب. هذا الذكاء الترابي يمكن من فهم أفضل للديناميكيات المجالية، واتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، وتطوير حلول مبتكرة ملائمة لكل سياق محلي

٣– خريطة طريق مجالية من خلال بلورة خطط عمل مفصلة لكل مجال ترابي، تستند إلى تحليل جغرافي دقيق للمؤهلات

والمعيقات، وتحدد الأولويات والمشاريع الملموسة لتثمين الخصوصيات المحلية.

٤- مأسسة التنسيق الأفقي والعمودي على المستوى المجالي: إنشاء لجان جهوية وإقليمية للتنسيق، تتجاوز الطابع الشكلي، وتضم ممثلين عن جميع القطاعات والفاعلين الترابيين، لضمان التقائية حقيقية للمشاريع وتكاملها في فضاء جغرافي محدد.

٥- تطوير عقود برامج مجالية: إبرام عقود برامج بين الدولة والجهات، وبين الجهات والأقاليم، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية وتحدد مؤشرات أداء مجالية، مع تخصيص ميزانيات تتناسب مع التحديات والفرص الكامنة في كل مجال.

٦- تفعيل دور مراكز البحث الجامعية في دعم التخطيط الترابي عبر الدراسات والأبحاث الجغرافية التطبيقية.

٧- إن المغرب، بتنوعه الجغرافي وتراثه الحضاري وديناميته المجتمعية، يمتلك جميع المقومات لتحقيق نموذج تنموي مجالي متوازن ومستدام. والرهان اليوم هو على تحويل هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس، عبر حكامة ترابية قوية تجعل من كل بقعة جغرافية في المملكة فضاءً منتجاً ومندمجاً ضمن الرؤية الكبرى للتقدم والازدهار.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (٢٠٢١). التقرير العام: النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع السير نحو التقدم والازدهار للجميع. المملكة المغربية.

المجلس الأعلى للحسابات. (٢٠٢٢). التقرير السنوي برسم سنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. المملكة المغربية.

دستور المملكة المغربية. (٢٠١١). الجريدة الرسمية، عدد ٥٩٦٤ مكرر.

القانون التنظيمي رقم ١١١.١٤ المتعلق بالجهات. الجريدة الرسمية، عدد ٦٣٨٠.

. (٢٠١٥).

مرسوم رقم ٢.١٧.٦١٨ بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري. (٢٠١٨). الجريدة الرسمية، عدد ٦٧٣٨.

وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية. (٢٠١٩). توصيات المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة: حصيلة وآفاق. المملكة المغربية.

نكاوي سعيد. ميثاق اللاتمركز الإداري والتدبير اللامتمركز للإستثمار. دراسة تحليلية. ٢٠١٩

ثانياً- المراجع الأجنبية

Benabdallah, Y. (2020). Territorial governance and sustainable development in Morocco: The challenge of multi-scale approaches. Journal of Spatial Planning and Development, 14(2), 123-140.

Bekkari, M. (2017). La régionalisation avancée au Maroc: Enjeux et défis de la gouvernance territoriale. Revue Marocaine

d'Administration Locale et de Développement, 134, 15-32.

El Malki, A. (2019). Aménagement du territoire et développement local au Maroc: Nouvelles approches et défis. Editions La Croisée des Chemins.

Hammoudi, H. (2018). Les zones de montagne au Maroc: entre marginalisation et potentiel de développement durable. Les Cahiers du CREFAC, 10, 55-72